جمهورية مصر العربية
جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

" دراسة مقارنة "

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحثة
بسنت نعمان إبراهيم عطعوط

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور / أحمد بديع بليح

١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا
يفسح الله لكم ۖ وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين
آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ۚ والله بما تعملون
خبير ﴿١١﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية: ١١

الإهداء

إلى والدي . . .

إلي والدتي الحبيبة صاحبة الفضل الأول والأخير - بعد الله سبحانه وتعالى - في الوصول إلى ما وصلت إليه ، والتي طالما حلمت بهذه اللحظة، بارك الله في عمرها ، ودامت لي سنداً .

إلى أختي حبيبتي، وأساتذتي وأصحاب الفضل عليّ، حبًا وعرفانًا وتقديرًا وشكرًا، أطال الله في عمرهم وبارك لهم فيه.

الباحثة

بسنت نعمان

شكر وعرفان

أبحرت في بحـــر الكلامِ لأقتفي... أحلى كليماتٍ وأحلى الأحرفِ
لكنّما الأمـــــواج أربت قاربي... فتحطمت خجلاً جميع مجادفي
لو أنني أنشـــــدت ألف قصـيدة.. لوجدتها في حقّكم لا لن تفي
سيروا إلى العلياء واقتادوا المُنى.. وامضوا إلى الإبـداعِ دون توقفِ

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أنْ أتوجه بخالص شكري وامتناني لأستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **أحمد بديع بليح** أستاذ الاقتصاد والمالية العامة- بكلية الحقوق جامعة المنصورة الذي حمّلني شكرًا طويلاً ثقيلاً لا أطيقُ به حَراكًا؛ فهو الذي مد لي يد العون منذ اللحظة الأولى بكل سخاء وكرم بالتوجيهِ والنصحِ والإرشاد، ومن قبل ذلك بقبولِ الإشراف على هذه الدراسة المتواضعة، والذي كان بمثابةِ وسام شرف يعلو صدري، وأحمد الله الذي هيأ لي مشرفاً يتسع صدره كلما ضاقت بي السبل؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكري وفخري واعتزازي وامتناني إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **رضا عبد السلام إبراهيم** أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب- جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية السابق الذي أسدى لي النصح والإرشاد خلال البحث، ولتحمله عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها والاشتراك في لجنة الحكم عليها؛ فلسيادته كل الشكر والامتنان، وجزاه الله تعالى عني خير الجزاء ومتعه بموفور الصحة والعافية.

وأتوجه بأسمى معاني الشكر وعظيم التقدير والاحترام إلى المستشارة الدكتورة/ **أماني سعد البغدادي** النائب الأول لرئيس هيئة النيابة الإدارية؛ لتَحمُلها عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها والاشتراك في لجنة الحكم عليها، وعلى ما حظيت به منها من توجيه وإرشاد، وما بذلته سيادتها من جهدٍ في سبيل إثراء هذه الرسالة، خاصة وأن رسالتها كانت نبراسًا لي في رسالتي.

وأُسجّل شكري الجزيل وامتناني الكبير لكل أساتذتي في كلية الحقوق الذين رعوني حق الرعاية فكانوا كبحيرة تفيض علمًا وحنانًا كلَّ حين، حفظهم الله جميعًا ونفعنا بعلومهم. وسأبقى مدينةً ما حييت لكل من أسدى لي ولم يدَّخر وسعًا في النصح والإرشاد والتوجيه، فجزاهم الله عني ألف خيرٍ.

وأقدّم شكري أيضًا لأسرتي الكريمة على ما أولتني به من عناية ورعاية طوال مدة دراستي ، فجزاهم الله خير الجزاء . وأخيرًا أقدّم شكري لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث راجية من الله تعالى أن يوفّق الجميع.

T13-00452

المقدمة

الإنسان ... هو المادة الخام النقية التي وهبها الله ﷻ؛ فإذا أُحْسِنَ تصنيعُها واستغلالُها حَققت نتائجَ هائلة، أما إذا لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل؛ حققت خسائر بالغة، وتُعَدُّ هذه المادة أهمَّ عنصر من عناصر رأس المال؛ فهي التي تتحكم في بقية العناصر المادية الأخرى؛ لأنَّ العنصر البشري هو الذي يستخدم الأرض، وهو ذاته الذي يُصَنِّع ويستخدم رأس المال المادي. وقد بات الآن المقياسُ الرئيسُ لتقدُّم الأمم وتطورها هو مقدار ما تملكه من ثروةٍ بشريةٍ ذاتَ كفاءة ومهارة عالية، وليس بما تملكه من ثرواتٍ مادية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التعليم الجيد، ومدى وكيفية الاهتمام والارتقاء به، ومدى جودته؛ وبالتالي جودة مخرجاته؛ مما يُؤَثِّرُ بشكلٍ مباشرٍ على معدلات التنمية.

الجدير بالذكر، أنَّ حيزًا مهمًّا من أدبيات النمو التي تُركز على التقدم التقني والاستثمار في رأس المال البشري تحاول أنْ تربط بينهما وَفق أحد التوجهين الآتيين: إما الاتِّجاه التعويضي (وهو الذي يرى أنَّ التقنية تُعَوِّض مهارات رأس المال البشري، ومن ثمَّ؛ فإنَّ التقدم التقني سيقلص الطلب على رأس المال البشري وينقص المتطلبات من التعليم والتدريب)، أو الاتِّجاه التكاملي (ويعتبر أنَّ التقدم التقني يُغيّر الطلب النسبي على المهارات، ويقوم بتحويله من طلب على العمالة قليلة المهارة، إلى طلب على العمالة الماهرة والأكثر تعليمًا، ومن ثم؛ يزيد الاستثمار في رأس المال البشري).

لقد بات واضحًا أنَّ هذا التقدم لا يؤثر في درجة النمو وسرعته فحسب؛ بل في نوعية حياة الإنسان باعتبارها مؤشرًا حاسمًا على وجود تنمية بشرية قابلة للبقاء؛ فثورة التكنولوجيا تُؤثر مباشرة على تعليم الإنسان وتدريبه، وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التَّغَيُّر من أهمِّ العوامل الإنتاجية، والدول التي لم تُدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور، ومن الفقر إلى الغنى، ستجد نفسها على هامش التحولات، بل والمتضرر الأكبر منها[1].

من مقررات علم الاقتصاد.. أنَّ الكمية المُنتَجة دالة في العمل ورأس المال، وعلى مستوى المجتمع ككلٍّ ترتبط الكمية المنتجة أساسًا بعدد المنخرطين في عمليات الإنتاج، كما أنَّ حجم العمالة المرتبطة بعملية الإنتاج ترتبط بتنوع الحرف والمهارات المتوفرة، حيث تتوزع القوة العاملة – عادة – على الحِرَفِ بمقتضى نظرية الميزة النسبية لريكاردو[2]؛ كَوْن الأفراد يعملون في المِهَنِ التي يبرعون فيها؛ مما يؤدِّي إلى جودة المنتَج بسبب التخصص، وارتفاع العائد؛ بسبب توزيع العمالة على الحِرَفِ المؤدية إلى انخفاض درجة المنافسة في المهنة الواحدة، وتعميمُ هذه النتيجة على كافة قطاعات الإنتاج يعني ارتفاعَ الناتج

---

١) كريم أبو حلاوة، أين العرب من مجتمع المعلومات، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العددان (١٧-١٨)، ٢٠٠٦، ص ٦٦.

2) Graham Bannock , and others, "The Penguin Dictionary of Economics (David Ricardo in the theory of (international trade) stated the theory of "Comparative Advantage) ,(2003), p, 336-337

القومي، والزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد؛ مما يؤدي حتمًا إلى زيادة قدرة الأفراد على الحصول على أكبرِ عددٍ ممكن من السِّلَعِ لتعدُّدِها وتنوُّعِها، وهو ما يعني التوسع في دائرة الاختيار فيما بينها.

بالتالي؛ فإنَّ الإنتاجَ الناجمَ عن تعدُّد التخصصات يُحقق القدرة على الشراء (طبقًا لقانون ساي للأسواق[1])، وكذلك ينتج عن توزيع الدخل باقتناء عددٍ أوسع من السلع والخدمات، وتحقيق أكبرِ عائدٍ من المنفعة الكلية استنادًا إلى نظرية المنفعة العامة[2]، وبالمقابل؛ يؤدي انحسار عدد التخصصات إلى زيادة المنافسة بين أصحاب التخصص الواحد؛ ومن ثم انخفاض في عائده، وتعميمُ هذه النتيجة على المستوى القومي يعني انخفاضًا في مستوى معيشة الأفراد، إضافةً إلى أن التنافسَ بين طالبي الحصول على مؤهل التخصص يتبعه ارتفاعٌ في تكلفته.

ونظرًا لأننا اليوم نعيش حصاد العولمة الاقتصادية، التي لم تُحقق لغالبية شعوب الدول النامية – ومنها مصر – تطلعاتها البسيطة والمشروعة؛ فقد أكد إعلان الألفية على أنه: "على حين توفر العولمة فرصًا عظيمة؛ فإنَّ تقاسم فوائدها يجري حاليًا على نحوٍ يتسم إلى حدٍّ بعيد بعدم التكافؤ وتوزيع تكاليفها بشكلٍ غيرِ متساوٍ". ويُشير الإعلان نفسه إلى وجود عقبات لتمويل التنمية في البلدان النامية؛ إلا أنَّ مصر، وعلى الرغم من ذلك؛ لا تملك أن تتباطأ أو تتهرب من الاستجابة لتحدِّي العولمة؛ لأنَّ حصاد الإخفاق في التأقلم – الإيجابي والفاعل – مع معطياتها ومتغيراتها هو التهميش وإعادة إنتاج التخلف؛ مما يؤدي إلى التأخر عن اللحاق بثورة المعلومات وبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة[3]، ومن المتفق عليه أنَّ التحدياتِ التي يحملها هذا العصر لن يتصدَّى لها إلا رأسُ مالٍ بشري دائم الترقِّي، دائب النمو؛ حتى يُمْكِن للجميع المشاركةُ في العالم الجديد من موقع الاقتدار، وهناك إجماعٌ على أنَّ الارتقاءَ بالثروة البشرية لن يُحَقِّقَهُ إلا تعليمٌ تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته[4].

في ضوء ذلك، يمكن الجزم بأنَّ التعليم الجامعي بات يحظى بأهميةٍ بالغةٍ؛ كَوْن الجامعة تُمَثِّل المؤسسةَ المجتمعيةَ الأولى التي تُساعد على أنْ يتبوأ المجتمع موقعًا استراتيجيًا عالميًا باعتبارها البوتقة التي تنصهر فيها عقول أبنائه ومهاراتهم؛ فتتحول بذلك إلى مكافآت وثروات بشرية تُمَثِّل الساعد الأيمن في حركته في مضمار التقدم والتنمية الشاملة؛ إضافةً إلى أنَّ الجامعة تُعَدُّ مركزًا للإشعاع العلمي والتكنولوجي الذي يُضيء المستقبل للمجتمع، وتُسْهِمُ في تقدمه وتطوره. ومن المؤكد أنَّ مهمة التعليم الجامعي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية رفيعة المستوى؛ لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي، وإنتاج

---

1) Philip Hardwick, and others, " An Introduction to Modern Economics, Theird edition, Longman, Hong Kong, (1989), p. 305. "

2) Carl P. Simon & Lawrence E.Blume, "Mathematics for Economists, W.W. Norton & Company, London, 17/4/1994, p.411-447.

٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٢-٧٦.

٤) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، شعبة التعليم الجامعي والمالي، الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، القاهرة، ١٣- ١٤ فبراير، ٢٠٠٥، ص ١.

قائمة الجداول

م	الموضوع	الصفحة
١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالي حسب النسبة المئوية للمناطق في الفترة من ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠	٣٤
٢	إجراءات دعم الاستقرار المالي لبعض الدول العربية للتقليل من آثار الأزمة	٣٦
٣	أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية طبقًا للنوع في العام الجامعي ٢٠١٠ – ٢٠١١	١٢٢
٤	أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات الأجنبية والخاصة طبقًا للنوع عام ٢٠١٠ – ٢٠١١	١٢٢
٥	أعداد المقيدين بجميع مستويات التعليم على مستوى الجمهورية طبقاً للتعداد السكاني ٢٠١٧	١٢٣
٦	ضوابط صرف حافز الجودة والتفرغ العلمي بالجامعات	١٤٠
٧	أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالدول العربية ٢٠١١	١٤١
٨	تطور أعداد طلاب المرحلة الجامعية الأولى والخريجين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في مصر في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ٢٠١٣- ٢٠١٤	١٤٢
٩	تطور إجمالي موازنات التعليم الجامعي خلال الفترة من ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢ – ٢٠١٣	١٥١
١٠	توزيع إجمالي اعتمادات موازنات الجامعات الحكومية وفقًا لأبواب الموازنة لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ (بالجنيه المصري)	١٥٣
١١	تطور الإنفاق العام على التعليم الجامعي ونسبة الإنفاق عليه إلى إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ و حتى ٢٠١٤ – ٢٠١٥ (بالمليون جنيه)	١٥٤
١٢	النسبة المئوية للإنفاق على التعليم العالي من إجمالي موازنة التعليم في بعض الدول	١٥٥
١٣	تطور نسبة الإنفاق الحكوميّ على التعليم والتعليم العالي إلى الناتج المحليّ الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)	١٥٦
١٤	نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي في الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣	١٥٦
١٥	معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة، والإنفاق التعليمي ونسبته إلى كلٍ من الموازنة العامة للدولة و الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٠/٢٠١٠ (بالمليون ريال سعودي)	١٥٧
١٦	الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول ٢٠١١	١٥٨
١٧	تطور أعداد المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي و الميزانية بالمليون جنيه في مصر في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ حتى ٢٠١٣-٢٠١٤	١٥٩
١٨	تطور نصيب الطالب من إجمالي موازنات الجامعات المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ -٢٠١٣	١٥٩
١٩	تطور نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠١٠)	١٥٩
٢٠	نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعي في بعض الدول لعام ٢٠١١	١٦٠
٢١	مؤشرات تمويل التعليم الجامعي	١٦٦
٢٢	مزايا تدويل التعليم الجامعي	٣٠٩

م	الموضوع	الصفحة
٢٣	تحديات ومخاطر تدويل التعليم الجامعي	٣١٠
٢٤	أبعاد جودة خدمة التعليم الجامعي	٣٢٢
٢٥	معاني ضمان الجودة	٣٢٤
٢٦	معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد الماليزي خلال الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٥	٣٧٥
٢٧	التطور في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٣٧٦
٢٨	عدد المؤسسات التعليمية العليا بكل أنواعها في ماليزيا عام ٢٠٠٧	٣٧٦
٢٩	ترتيب ٥ جامعات في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩	٣٧٧
٣٠	نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالي الصادرات الماليزية	٣٨٧
٣١	قياس مدى رضا الطلاب الوافدين عن سياسة الجامعات المصرية في القبول والخدمات التي تُقدمها الجامعة (%)	٣٩٠
٣٢	استطلاع آراء طلاب الدراسات العليا حول المقررات الدراسية والخدمات الجامعية(%)	٣٩٢
٣٣	استطلاع آراء الطلاب بشأن جودة التعليم الجامعي في مصر (%)	٣٩٧
٣٤	استطلاع رأي حول علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل (%)	٣٩٨

قائمة الأشكال

المسلسل	الموضوع	الصفحة
الشكل رقم ١	وظائف التعليم العالي	٢١
الشكل رقم ٢	المؤهلات المطلوبة في خريجي الجامعات في ظل مجتمع المعرفة	٥٠
الشكل رقم ٣	دور التعليم العالي في التنمية المستدامة	٨٥
الشكل رقم ٤	علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالاقتصاد	٨٦
الشكل رقم٥	العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج	٨٧
الشكل رقم ٦	الدائرة المفرغة للتعليم و الإنتاجية والعائد على الاستثمار	٩١
الشكل رقم ٧	دور الأستاذ الجامعي في المجتمع	١٣٧
الشكل رقم٨	مشكلات التمويل في مؤسسات التعليم العالي	١٦٨
الشكل رقم ٩	العلاقة بين النظريات الاقتصادية والنفقات التعليمية	١٧٧
الشكل رقم١٠	انعكاسات ثقافة السوق على سياسة التعليم الجامعي	١٨٦
الشكل رقم ١١	مجموعات التغيير والإصلاح و تأثير كل عنصر في الآخر	٢٠٨
الشكل رقم ١٢	محاور الحوكمة ودورها في تحسين التمويل وإتاحة مصادر جديدة	٢٦٢
الشكل رقم ١٣	المسؤوليات الحكومية والمؤسسية لجودة التعليم الجامعي	٣١٩

فهرس الموضوعات

	الصفحة
المقدمة	١
الباب التمهيدي : الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعي	١٣
الفصل الأول : علاقة التعليم الجامعي بالتطورات الاقتصادية والسياسية والتقنية	١٤
المبحث الأول : الجذور التاريخية للجامعة وأهم وظائفها	١٥
المطلب الأول: الجذور التاريخية للجامعة	١٦
المطلب الثاني: أهم وظائف التعليم الجامعي وأهدافه	٢١
المبحث الثاني: أثر التحولات الاقتصادية والسياسية والتقنية على التعليم الجامعي	٣٠
المطلب الأول: التحولات الاقتصادية وأثرها على التعليم الجامعي	٣١
المطلب الثاني: التطورات السياسية وأثرها على التعليم الجامعي في مصر	٤٣
المطلب الثالث: العولمة والثورة العلمية والتقنية وأثرها على التعليم الجامعي	٤٧
الفصل الثاني: تنمية المورد البشري وأثرها على العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم الجامعي	٥٥
المبحث الأول: تنمية المورد البشري وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٥٦
المطلب الأول: تنمية المورد البشري والتنمية الاجتماعية بين الأهمية والمعوقات	٥٧
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٦٥
المبحث الثاني: العائد الاقتصادي والاجتماعي من الاستثمار في التعليم الجامعي	٧٧
المطلب الأول: علاقة التعليم الجامعي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٧٨
المطلب الثاني: العائد الاقتصادي والاجتماعي من الاستثمار في التعليم الجامعي	٨٨
الباب الأول: التحديات التي تُواجه التعليم الجامعي في مصر، وأثرها على سوق العمل	٩٦
الفصل الأول: ضعف مُدخلات التعليم الجامعي وأثرها على كفاءة المُخرجات	٩٨
المبحث الأول: التحديات التشريعية والإدارية التي تواجه التعليم الجامعي في مصر	٩٩
المطلب الأول: التحديات التشريعية التي تواجه الجامعات المصرية	١٠٠
المطلب الثاني: سياسة القبول في الجامعات وأثرها على منظومة التعليم الجامعي	١٠٩
المبحث الثاني: التحديات الأكاديمية والمالية التي تواجه منظومة التعليم الجامعي	١٢٧
المطلب الأول: التحديات الأكاديمية (أعضاء هيئة التدريس) التي تواجه التعليم الجامعي	١٢٨
المطلب الثاني: التحديات المالية التي تواجه منظومة التعليم الجامعي	١٤٤
الفصل الثاني: آثار ضعف مُدخلات التعليم الجامعي	١٧١
المبحث الأول: آثار ضعف مُدخلات التعليم الجامعي على سوق العمل	١٧٢
المطلب الأول: التحولات والتطورات في سوق العمل	١٧٣
المطلب الثاني: أثر التطور في سوق العمل على التعليم الجامعي	١٨٢
المبحث الثاني: آثار ضعف مُخرجات التعليم الجامعي على البطالة (بطالة الخريجين)	١٨٨

الباب الثاني: أهم سُبل الارتقاء بمنظومة التعليم الجامعي وتحقيق جودة مُخرجاته	١٩٩
الفصل الأول: دور الدولة في إصلاح التعليم الجامعي وسُبل مواجهة التحديات الإدارية	٢٠١
المبحث الأول: دور الدولة في إصلاح التعليم الجامعي	٢٠٢
المطلب الأول: إصلاح التعليم الجامعي بين الأهمية والمعوقات	٢٠٣
المطلب الثاني: التخطيط الاستراتيجي أحد مداخل إصلاح التعليم الجامعي	٢١١
المبحث الثاني: أهم سبل مواجهة التحديات الإدارية والتشريعية	٢٣٠
المطلب الأول: استقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية	٢٣١
المطلب الثاني: حوكمة الجامعات	٢٤٥
الفصل الثاني: الارتقاء بجودة التعليم الجامعي وسُبل دعم التمويل الحكومي	٢٦٩
المبحث الأول: سُبل دعم التمويل الحكومي للإنفاق على التعليم الجامعي	٢٧٠
المطلب الأول: الجامعة المنتجة أحد مصادر التمويل الذاتي للجامعات	٢٧١
المطلب الثاني: تسويق الخدمات الجامعية	٢٨٧
المطلب الثالث: الطابع الدولي للتعليم الجامعي	٢٩٩
المبحث الثاني: جودة مُدخلات التعليم الجامعي وأثرها على جودة مُخرجاته	٣١٣
المطلب الأول: ضمان جودة التعليم الجامعي بين الأهمية والمعايير	٣١٤
المطلب الثاني: عمليات ضمان جودة التعليم الجامعي ومعايير تقييمه	٣٢٨
المطلب الثالث: سُبل القضاء على الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل	٣٤٠
الباب الثالث: بعض التجارب العربية والدولية الرائدة في إصلاح التعليم الجامعي، ودراسة ميدانية	٣٤٦
المبحث الأول: التجارب العربية والعالمية المتميزة في إصلاح التعليم الجامعي	٣٤٨
المطلب الأول: أهم المبادرات العربية للارتقاء بمنظومة التعليم الجامعي	٣٥٠
المطلب الثاني: التجربة الماليزية في إصلاح التعليم الجامعي، ومدى الاستفادة منها في الجامعات المصرية	٣٦٤
المبحث الثاني: دراسة ميدانية	٣٨٨
الخاتمة والنتائج والتوصيات	٤٠٤
قائمة المراجع	٤١٣
قائمة الجداول	٤٤٦
قائمة الأشكال	٤٤٨